مقال لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، السيد أحمد قريع، يعتبر فيه قرار الحكومة الإسرائيلية بإقامة مستوطنة يهودية في جبل أبو غنيم في القدس بمثابة إعلان حرب* ١٩٩٧/٣/١٧

لأن المدينة المقدسة في خطر، فإن السلام نفسه بات قاب قوسين أو أدنى من السقوط في هاوية تنذر باشتعال حرائق تدرك نقطة البداية فيها .. ولا تطال الرؤية نهايتها، ويعجز الجميع عن امتلاك القدرة على الحد من اندفاعتها المجنونة التي تطلق نذير الكارثة!

ما بين مسافتين متقاربتين زمنياً، حيث صدر العدد الثاني من مجلة المجلس التشريعي، وصدور عددها الثالث، الذي أصبح الآن بين أيديكم، تقاطرت الأحداث على الساحة الفلسطينية، بعد أن اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها الاستفزازي بإقامة مستوطنة يهودية جديدة في جبل أبو غنيم، فوق الأرض العربية التي تشكل جزءاً من المدينة المقدسة.

لقد كان القرار بمثابة إعلان حرب صادر عن غرفة عمليات حكومة إسرائيلية باتت تجهد نفسها في تبديد كل جهود السنوات الصعبة الماضية، بكل إنجازاتها، على طريق تحقيق السلام ... الذي كنا نطمح ونعمل على أن يكون شاملاً وعادلاً ودائماً، ويعيد للشعب الفلسطيني حقه في العودة والدولة المستقلة .. وحقه في تقرير المصير، ويمنح الطرف الآخر طمأنينة الأمن والاستقرار هاجسه واهتمامه.

وأمام هذا المخطط المبرمج لابتلاع القدس وتهويدها، والذي ينطوي على نذر زلزال مدمر، قرر المجلس التشريعي الفلسطيني البقاء في حالة انعقاد دائم من أجل مواجهة الهجمة الاستيطانية الصهيونية الشرسة في القدس وفي كل الأراضي الفلسطينية، وتخصيص جلساته، وتكريس مناقشاته لهذه القضية.

وقد جاءت دعوة مجلسنا إلى الإضراب العام احتجاجاً على الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية، بما تنطوي عليه من مخاطر حقيقية، كونها تمس القلب الفلسطيني وعاصمته الأبدية مدينة القدس، لتشكل احتجاجاً شعبياً ورفضاً قاطعاً وغضباً صارخاً على المخطط الإسرائيلي الاستيطاني لابتلاع الأرض وتهويد القدس، وتأكيداً ضمنياً لمدى قوة خيوط العلاقة التي تربط مجلسنا التشريعي بالناس الذين اختاروه، واستعدادهم المتأصل للتضحية والعطاء بلا حدود.

إن القراءة المضمونية لهذا الإضراب، تبقى منطوية على دلالات عميقة تكرس تلك القاعدة التي تؤكد على أن مجلس الشعب لا يكون شيئاً إن لم يستق نسقه من قوة الشعب.

---

*المصدر: القدس العربي، لندن، ١٩٩٧/٣/١٧.

ولقد كان مجلسنا التشريعي قوياً بشعبه، الذي استجمع كل قوته للاستجابة، لا عشقاً في تعطيل الحياة اليومية، وإنما لإصدار إعلان احتجاجي على الإجراءات الإسرائيلية التي استهدفت موطن روحه .. مدينة القدس.

وقد شكل الإضراب نموذجاً يحتذى للعلاقة بين المؤسسة التشريعية التي اختارها الشعب، ومؤسسة اختارت حليفها وسندها الشعب نفسه، فتحققت جدلية العلاقة الأصلية، وكما ينبغي أن تكون، بين المنتخب ... والمنتخب. وكان الإضراب، بمضمونه وشكله التنفيذي، أول فعل شعبي جماعي يرقى إلى ذلك النوع من الأشكال التي عرفتها الساحة الفلسطينية إبان ذروة استغراق الجسد والروح الفلسطينية بثورة الحجارة، خلال الأيام المجيدة للانتفاضة .. فكأنما شعبنا، بهذه الاستجابة، يلوح بأسلحته التي ما زالت كامنة في دمه، لم تهن ولم تضمر، بل تصلبت بعد أن أقام سلطته واختار بإرادته كل ممثليه.

ولم يتوقف المجلس التشريعي الفلسطيني عند الدعوة للإضراب وإنما أصدر أكثر من بيان سياسي واضح ومحدد لشعبنا وللعالم كله يؤكد حرصه على عملية السلام بنفس القدر الذي يؤكد حرصه وتمسكه الحازم بحقوق شعبنا.

القدس في خطر ...

نعم القدس في خطر ...

فالمدينة تتهدها خرائط ومخططات التهويد، والبلدوزارات التي تتهيأ لأن تقلب الأرض وطاولة المفاوضات في ضربة واحدة.

ولأن المدينة في خطر، فقد اختار ممثلو شعبنا عقد جلستهم المكرسة للأخطار المحدقة بالمدينة المقدسة ومخططات تهويدها واستيطانها، على مشارف مسرى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، ومن موقع في مدينة ميلاد السيد المسيح عيسى عليه السلام، لتأكيد تلك الوشائج التي تربط القدس ببيت لحم، وشمال الضفة الفلسطينية بجنوبها، مما يؤكد الوحدة الأزلية للأرض والكيان الفلسطيني، وفشل المحاولات الاستيطانية لعزلها أو تمزيقها، كما يؤكد عمق العلاقة الروحية بين المسيحية والإسلام، والأرض المقدسة والسلام.

إن لغة الحكومة الإسرائيلية المجافية للغة السلام، وممارستها المستهترة التي تقف على الطرف النقيض مع جهود السلام التي تعمل جاهدة في تمييعها، تطرح علينا سؤالاً جوهرياً: ماذا تبقى من عملية السلام؟ وما الجدوى من استمرارية الجلوس على طاولة المفاوضات بعد أن عززت إسرائيل انتهاكاتها الصارخة بقرارها الأخير بشأن إعادة الانتشار، الذي يستخف بكل المعاني والقيم التي تنطوي عليها كلمة السلام، ويتقصد إهانة الشعب الفلسطيني والأمة العربية ... بل والعالم بأسره وكل جهوده في سبيل السلام.

ما تبقى لنا سوى وقف المفاوضات، أو تعليقها، هذه المفاوضات التي باتت تحلق في الفراغ، وأصبحت تحت هذه الظروف مضيعة للوقت بل تشكل مظلة تمر تحت سقفها مخططات الاستيطان وتهويد القدس، ماذا تبقى لنا سوى الشروع الفوري في إعداد النفس لكل الاحتمالات وتهيئة الأوضاع الذاتية لإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة فوق الأرض الفلسطينية، وذلك فور انتهاء الفترة الانتقالية في الرابع من أيار ١٩٩٩. حيث من حقنا عندها إعلان الدولة وتحديد حدودها وعاصمتها ونظامها وكحق لا ينازع من حقوق شعبنا الفلسطيني وحقنا عندها على العالم كله أن يعترف بهذه الدولة، وأن يساعدنا على تحرير ما يتبقى من أرضها تحت الاحتلال.

ها نحن ندق الناقوس لإيقاظ الضمير العربي والإسلامي، والضمير المسيحي والدولي.

إننا نطلق هنا النداء، نداء من قلب الخطر ... للحؤول دون السقوط في الهاوية، فالسلام مسؤوليتنا جميعاً .. مسؤوليتنا ومسؤوليتكم.

أما القدس فلها رب يحميها ..

وللقدس أيضاً شعب يحميها ..

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/